



IGC

إصلاح قطاع الاتصالات في اليمن: خيارات السياسة

صالح فضل وكاميل ساكينو

- الاتصالات ركيزة أساسية للاقتصاد اليمني. مع ذلك، تسجل اليمن درجات ضعيفة في المؤشرات الرئيسية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب المعايير الإقليمية والعالمية.
- ضعف البنية التحتية والسياسات الحكومية التي تفتقر إلى الكفاءة والشفافية والآثار المرتبطة بالحرب؛ كلها عوامل تعيق بشدة تنمية القطاع.
- تزايدت الأهمية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للاتصالات بشكل كبير بمرور الوقت وأصبحت قرارات الأطراف فيما يتعلق بالقطاع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بديناميات النزاع.
- يجب أن يكون تعزيز الاتصالات ووقف تسييسها أولوية بالنسبة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وشركائها: خدمات الاتصالات الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن وجعل القطاع محورياً في النزاع يشير إلى أنه يمكن أن يؤثر على نتائج الحرب.
- بالنظر إلى محدودية قدرات الحكومة اليمنية - وتمشياً مع الممارسات الدولية الجيدة - ينبغي للشركات الخاصة أن تقود تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن تقوم الحكومة بدور تنظيمي ووضع السياسات. على الرغم من مخاطر السوق العالية والعقبات المؤسسية والاقتصادية والسياسية الهائلة، فإن فرص التنمية التي يقودها القطاع الخاص موجودة في اليمن.
- يناقش موجز السياسة هذا والتقرير الأساسي الخاص بها خيارات السياسة على المدى القصير وعلى المدى المتوسطة وعلى المدى الطويل لتعزيز استثمارات القطاع الخاص ومشاركته في قطاع الاتصالات في اليمن وتحقيق إمكانات هذا القطاع.

إشراف



تمويل



تم تمويل هذا المشروع من قبل

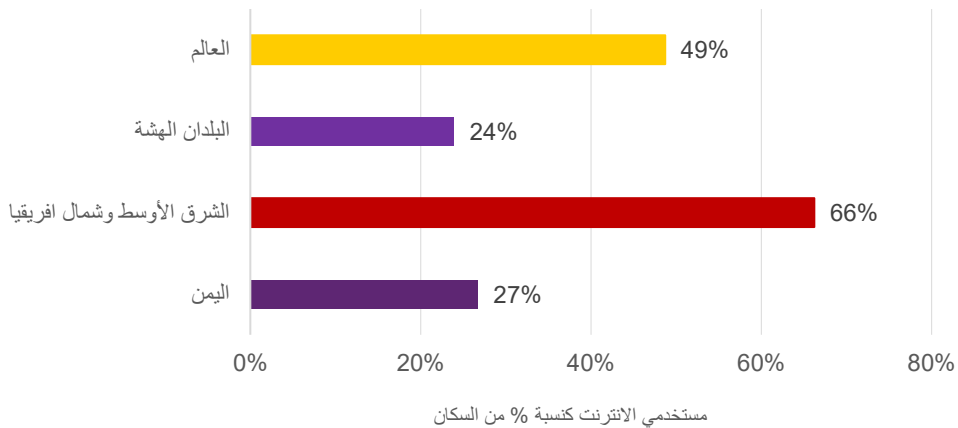
مبادرة هشاشة الدول

www.theigc.org

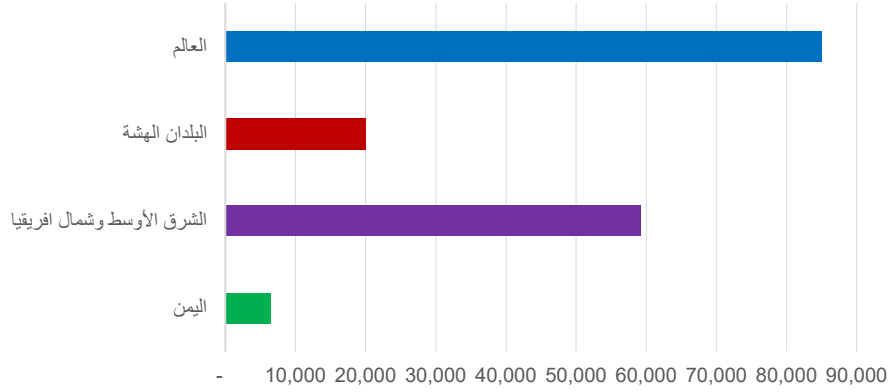
كانت الاتصالات تاريخياً قطاعاً حيويًا للاقتصاد اليمني. شهدت مساهمة القطاع في الناتج الاقتصادي نمواً مطرداً بمتوسط بلغ 7٪ بين عامي 2015 و 2018، إلى جانب ارتباط عدد كبير من الوظائف بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع. قبل اندلاع النزاع، كانت الاتصالات توفر ثاني أكبر مصدر للإيرادات، بعد عائدات النفط. اليوم، تشكل الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات الحصة الأكبر من الإيرادات العامة لسلطة الحوثيين أو سلطة الأمر الواقع، والتي تُقدر بأكثر من 150 مليون دولار أمريكي سنوياً. بالإضافة إلى دعم الموازنات العامة، كان لهذه الإيرادات تاريخياً تأثيراً على استقرار الريال اليمني نظراً لكونها مقومة جزئياً بالعملة الأجنبية.

على الرغم من أهميته الاقتصادية، إلا أن أداء قطاع الاتصالات في اليمن يتخلف بشكل حاد مقارنة بالاتجاهات الإقليمية والعالمية. الفجوات كبيرة بشكل خاص فيما يتعلق بالإنفاذ والجودة والقدرة على تحمل التكاليف. النفاذ إلى خدمات الاتصال الهاتفي، ولا سيما خدمات الهاتف المحمول، تقلص بشكل طفيف منذ بداية الحرب، وحتى عام 2017، فإن 27٪ فقط من السكان كانت لديهم القدرة على النفاذ إلى شكل ما من أشكال الاتصال بالإنترنت. هذا معدل ضعيف مقارنة بمعدلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (65٪) والعالم (49٪) (الشكل 1). لا يقتصر الأمر على محدودية النفاذ فحسب، بل إن الجودة أيضاً ضعيفة، بالنظر إلى السرعة المنخفضة للغاية لخدمات الإنترنت وانخفاض سعة النطاق العريض المتاحة للمستخدمين (الشكل 2). بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف خدمات الاتصالات، وخاصة الإنترنت، مرتفعة: تكلفة باقة النطاق العريض المتنقل المخصص فقط للبيانات 10٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري – أي أعلى بكثير من هدف الأمم المتحدة المحدد عند 2٪ للتكلفة الميسورة مقابل خدمات النطاق العريض الأساسية الذي ينبغي بلوغه بحلول عام 2025.

شكل رقم 1: النفاذ إلى الإنترنت حتى عام 2017



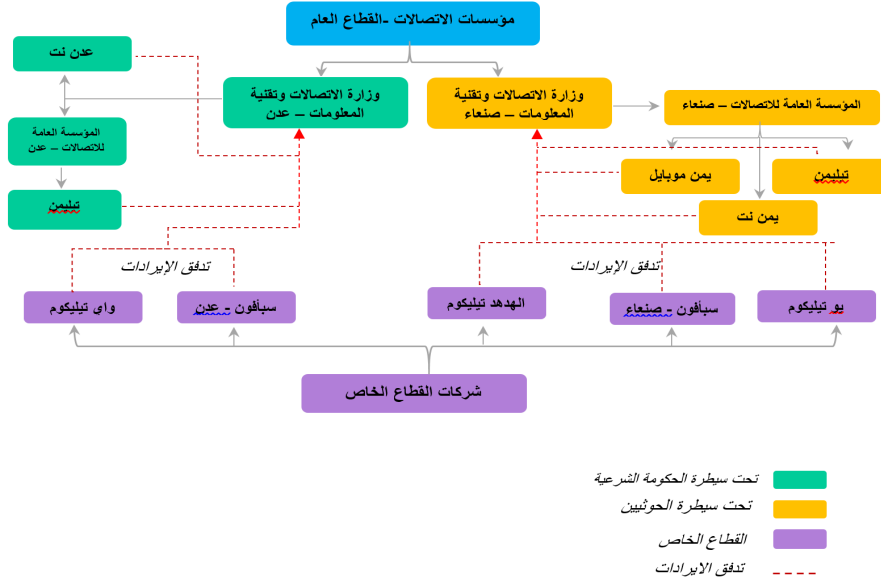
شكل رقم 2: النطاق العريض الدولي لكل مستخدم للإنترنت، 2017 (بت / ثانية)



الأداء الضعيف للقطاع ناجم عن مجموعة واسعة من العوامل. أولاً، البنية التحتية للقطاع ضعيفة وقديمة ومتعطلة في كثير من الأحيان. في الوقت الحالي، يعمل اثنان فقط من الكابلات البحرية الخمسة التي يمكن أن توفر ربط شبكات الاتصالات الدولية باليمن، وتشير التقديرات إلى أن 25٪ من البنية التحتية للاتصالات قد تضررت بصورة لا يمكن الرجوع عنها بسبب الأضرار المرتبطة بالحرب. البيئة التنظيمية والمؤسسية ليست مواتية لتنمية القطاع الخاص؛ والسياسة الحكومية غير فعالة إلى حد كبير. أخيراً، فإن المستويات المنخفضة لمحو الأمية الرقمية، والأعراف الثقافية التي تعارض استخدام الإنترنت (خاصة من قبل النساء)، والأراضي الوعرة والجبلية في اليمن تساهم أيضاً في محدودية تنمية القطاع.

أدت الحرب إلى تفاقم الأمور بشكل ملحوظ، حيث أصبحت الاتصالات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بديناميات النزاع. تتعرض الأصول والبنية التحتية بشكل متكرر للأضرار بسبب القتال، وهناك أدلة على أن سلطة الأمر الواقع، كثيراً ما تستغل سيطرتها على جزء كبير من الشبكة لممارسة أنشطة التجسس والرقابة والمراقبة والدعاية. أصبحت مؤسسات القطاع الرئيسية حالياً منقسمة بين صنعاء وعدن، مما يؤدي إلى تدفقات منفصلة للإيرادات (في ظل استحواذ سلطة الأمر الواقع على الحصة الأكبر) ونشوء فجوات وأوجه تضارب تنظيمية وإنشاء هيئات حكومية جديدة (الشكل 3). انتقل الانقسام المؤسسي إلى القطاع الخاص، في ظل خروج الشركات من السوق، أو اضطرابها مجبرة على نقل مقراتها الرئيسية من صنعاء إلى عدن، أو انقسامها إلى فرعين منفصلين تماماً في عدن وصنعاء.

شكل رقم 3: انقسام قطاع الاتصالات في اليمن



على الرغم من هذا السيناريو المربح، فقد أظهر القطاع مرونة ملحوظة. على غرار البيئات الهشة الأخرى، مثل أفغانستان والعراق والصومال، استمرت شركات الاتصالات إلى حد كبير في تقديم مستوى أساسي من الخدمات للسكان على مدى سنوات، وإن كان بجودة أقل. أدى ذلك إلى استمرار النشاط الاقتصادي من خلال ربط الشركات بالأسواق والمستهلكين، والحفاظ على الروابط المجتمعية من خلال إبقاء المجتمعات متصلة، وتمكين العمليات الإنسانية العاجلة.

التحديات التي تواجه تنمية القطاع الخاص

ينبغي أن يضطلع القطاع الخاص بدور بارز في تطوير قطاع الاتصالات في اليمن. أولاً، الموارد والخبرات الحكومية غير كافية لضمان تقديم الخدمات على نطاق واسع وموثوق. ثانياً، تماشياً مع الممارسات الدولية الجيدة، فإن تطوير قطاع اتصالات حديث يرتبط بوجود نظام بيئي تنافسي يحركه السوق للشركات الخاصة، مع احتفاظ الحكومات بمسؤوليات التنظيم والرقابة ووضع السياسات. في اليمن، فإن المزيج الذي يجمع بين المشاكل القائمة منذ زمن طويل والخوافز غير المتوازنة والتحديات المتعلقة بالنزاع يجعل سوق الاتصالات أحد أصعب الأسواق وأكثرها خطورة لممارسة الأعمال، مما يعيق بشدة عمليات واستثمارات القطاع الخاص. العقبات والمخاطر الرئيسية التي تواجه الشركات الخاصة تشمل التحديات المؤسسية والتنظيمية والتحديات الاقتصادية والعقبات المتصلة بالاقتصاد السياسي.

جدول رقم 1: ملخص المعوقات والمخاطر التي تواجه مشاركة وتنمية القطاع الخاص

المؤسسية والتنظيمية	<ul style="list-style-type: none">● الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية القديمة وغير المكتملة● الانقسام التشريعي● عدم وجود ضمانات ضد الممارسات المانعة للمنافسة● أطر الترخيص غير الواضحة● الأطر المالية غير الشفافة والمنقسمة● البيروقراطية المرهقة● الحظر المفروض على معدات الاتصالات
الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none">● الالتزامات المالية المرهقة● ارتفاع معدلات انقطاع التيار الكهربائي وندرة الوقود● تقلص الأرباح
الاقتصاد السياسي	<ul style="list-style-type: none">● تزايد التسييس واستخراج الربح وتدخّل الدولة

التحديات المؤسسية والتنظيمية

القوانين واللوائح غير مكتملة وقديمة، في حين أن الأطر الحالية لا تتناول قضايا الخصوصية والأمن والمنازعات والمنافسة ومسؤوليات والالتزامات مقدمي خدمات الشبكات والتعريفات وحماية المستهلك والاستثمار في التقنيات المتقدمة. تحتفظ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بصلاحيات شبه حصرية لتنظيم القطاع والإشراف عليه ووضع السياسات الخاصة به، بالإضافة إلى المشاركة في تقديم الخدمات، غالباً من خلال الاحتكارات الحكومية. ساهم ذلك في نشوء بيئة تتسم بضعف الشفافية وغير تنافسية، إلى جانب الحواجز الكبيرة التي تحول دون دخول الشركات الخاصة.

أدى الافتقار إلى مصدر وحيد للسلطة على القطاع، في ظل الانقسام المؤسسي للقطاع، إلى تفاقم هذه التحديات. على سبيل المثال، لا تفتقر التراخيص إلى معايير واضحة فيما يتعلق بمنحها وترقيتها وتحديداتها وتمثلها لجميع الشركات فحسب، بل لا يوجد اعتراف متبادل بالتراخيص الصادرة عبر الحكومة اليمنية وتلك الصادرة من قبل سلطة الأمر الواقع. علاوة على ذلك، أصبحت السياسة المالية أيضاً غامضة ومنقسمة بشكل متزايد، في ظل تقارير عن تكبد الشركات دفع ضرائب مضاعفة أو توريطها في نزاعات قانونية أو فرض غرامات عليها أو إجبارها على إنهاء عملياتها بحجة عدم امتثالها للالتزامات المالية لأي من الطرفين. أدت الإجراءات البيروقراطية المعقدة والطويلة، مثل التسجيل والترخيص والأنشطة التجارية، إلى ارتفاع وتضاعف تكاليف التشغيل. من الأمثلة على ذلك الحظر الأمني المفروض على معدات الاتصالات. معاً، تؤدي هذه العناصر مجتمعة بشكل كبير إلى تقلص اليقين وزيادة المخاطر، مما يتسبب

في الإضرار بأرباح الشركات والحد من العوامل التي تحفزها لتوسيع نطاق الأنشطة أو البدء فيها في اليمن.

التحديات الاقتصادية

تراجعت أرباح الشركات بسبب تقلص السوق وانقسامه بشكل متزايد مما أدى إلى انخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف. الجدير بالذكر أن النظام المالي استغلالي للغاية، حيث تعاني شركات الهاتف المحمول من نسبة ضرائب على الشركات تبلغ 50٪¹. بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة، يتم تحديد الرسوم بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي). تُرجم ذلك إلى ارتفاع تكاليف الشركات في ظل استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني. علاوة على ذلك، زادت فواتير الكهرباء الخاصة بالشركات بسبب اعتمادها على المولدات التي تعمل بالوقود وارتفاع تكلفة الوقود². على نحو مماثل، أدى تكرار انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود إلى انخفاض عدد محطات الطاقة العاملة، ونتج عن ذلك إضعاف أو إلغاء تغطية الأجهزة المحمولة في أجزاء من البلاد. أخيراً، أدى ارتفاع التكاليف الأمنية وتكاليف صيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية إلى زيادة الإضرار بالأرباح.

العقبات المتصلة بالاقتصاد السياسي

يجب على الشركات الخاصة أيضاً التنقل في واقع الاقتصاد السياسي المعقد الذي ميز تاريخياً قطاع الاتصالات في اليمن. بالنظر إلى أهميته المالية والاستراتيجية، تميل النخب السياسية إلى استغلال القطاع كمصدر للحصول على الربح. غالباً ما تستفيد المجموعات القوية من نفوذها الاجتماعي والسياسي للحصول على التراخيص والشراكة مع الشركات الدولية والفوز بالعقود الحكومية والمشاركة في الاقتصاد الرسمي. الجدير بالذكر أن جميع الشركات إما مملوكة ملكية عامة أو خاضعة لسيطرة شخصيات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجماعات سياسية مختلفة. في نهاية المطاف، تؤدي المصالح الخاصة لشبكات النخب المترسخة إلى تقويض وعرقلة وتشويه المنافسة والإصلاحات والسياسات القائمة على السوق والموجهة نحو المستقبل، وبالتالي إعاقة التنمية المستدامة للقطاع.

فرص مشاركة القطاع الخاص

على الرغم من التحديات الملحة المبينة أعلاه، هناك عدد قليل من الفرص الرئيسية لدعم شركات القطاع الخاص في ترقية وتوسيع نطاق تقديم الخدمات. من المهم الإشارة إلى أن مرونة القطاع طوال فترة النزاع تشير إلى أن الاتصالات هي أحد قطاعات الاقتصاد التي يمكن أن تشهد بعض التطور حتى مع استمرار الأعمال العدائية، وبالتالي ينبغي أن تحظى بالأولوية في جهود إعادة الإعمار. سوق خدمات الاتصالات، ولا سيما الاتصال بالإنترنت عالي السرعة، كبير ومنتامي، لكنه يفتقر إلى الخدمات، مما يسلط الضوء على إمكانية جذب الاستثمارات الخاصة. نطاق زيادة مشاركة القطاع الخاص يتجلى بشكل خاص في توفير خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، والشبكات المجتمعية المحلية، والتقنيات

¹ من بين أعلى معدلات الضرائب في العالم على شركات الاتصالات.

² عدم موثوقية الشبكة الوطنية يشير إلى أن الشركات غالباً ما تعتمد على المولدات التي تعمل بالوقود لتوليد الكهرباء.

المالية مثل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول. تُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص نخباً مهماً وغير مستغل بالقدر الكافي ويمكن أن يساعد في التغلب على محدودية القدرة المالية للحكومة اليمنية؛ وفي الوقت نفسه إيجاد طريقة لإشراك القطاع الخاص بشكل ملموس والتخفيف من مخاطره، ولا سيما فيما يتعلق ببدء تنفيذ البنية التحتية على مستوى البلاد.

توصيات بشأن السياسة

لتحقيق هذه الفرص والمستقبلية، فإنه سيتعين على الحكومة اليمنية الالتزام بتطوير وتنفيذ برنامج إصلاح واقعي وموجه نحو المستقبل يمكن أن يزيد بشكل فعال من مشاركة القطاع الخاص في قطاع الاتصالات ويعزز تنميته. من الأهمية بمكان أن تركز جهود الإصلاح والقرارات المتعلقة بالسياسات على بعض المبادئ الأساسية، والتي سيتطلب بعضها تغييراً كبيراً في الطريقة التي تتفاعل بها الحكومة تقليدياً مع القطاع. سيشمل ذلك الابتعاد عن إدارة القطاع بأسلوب وضع اليد، والنظر إلى القطاع كمزود أساسي للخدمات وليس مصدراً للمالية العامة، والالتزام بالمزيد من الشفافية والمساءلة، وتبني هدف الحد من تسييس وانقسام القطاع. أيضاً، فإن الإرادة السياسية الثابتة وتحديد الأولويات تُعد أمراً ضرورياً. علاوة على ذلك، ونظراً للتحديات والقيود التي تواجهها اليمن، فإن اتباع نهج تدريجي وتصاعدي في صنع السياسات أمر له ما يبرره.

شكل رقم 1: المبادئ الأساسية للسياسة



يمكن الاطلاع على تقرير «إصلاح قطاع الاتصالات في اليمن» من أجل فهم أعمق للسياق الذي يُسترشد به في التوصيات التالية بشأن السياسة.

على المدى القصير - من 6 أشهر إلى سنة

على المدى القصير، ينبغي على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأربعة التالية والإجراءات السياسية ذات الصلة.

استعادة الربط بشبكات الاتصالات المحلية والدولية من خلال:

1. إعادة إصدار تراخيص الشركات في عدن وترقيتها إلى الجيل الرابع طويل الأمد أو التراخيص المحايدة تكنولوجياً، والتي يمكن أن تكون مشروطة بتحقيق الشركات لمؤشرات أداء محددة.
2. تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الشبكات المجتمعية المحلية ومقدمي خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية من خلال إصدار التراخيص والانخراط مع المستثمرين الدوليين العاملين في هذا المجال.
3. إعادة بناء سعة الكابلات البحرية الدولية. هذا الأمر يستلزم (1) مضاعفة استخدام كابل عدن-جيبوتي، (2) تفعيل الكابل البحري آسيا-أفريقيا-أوروبا-1 (AAE-1)، (3) استكشاف إمكانية ربط الشبكة المحلية بكابل جنوب شرق آسيا-الشرق الأوسط-غرب أوروبا-6 (SEA-ME-6WE-6).
4. توجيه التمويل المتاح لإعادة تأهيل الشبكة، وإعطاء الأولوية لاستعادة تغطية النطاق العريض المتنقل. يجب أيضاً اعتبار تعزيز المؤسسات المملوكة للدولة التي أعيد تأسيسها بالكامل في عدن مجالاً رئيسياً لتخصيص التمويل المتاح، مع التركيز على ترقية البنية التحتية الأساسية وتعيين موظفين تقنيين مؤهلين وبناء القدرات وتنقيح اللوائح والتشريعات.

خفض تصعيد ووقف تسييس قضايا القطاع الرئيسية من خلال:

1. إنشاء فرق عمل فنية بين الأطراف، وكذلك بين الشركات، للتفاوض بشأن القضايا المرتبطة بديناميات النزاع (على سبيل المثال آليات تقاسم الإيرادات، انقسام السوق)، ضمن أو بالتوازي مع المسار الاقتصادي لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

حشد الدعم الخارجي من خلال:

1. إعادة التواصل مع المؤسسات الدولية العاملة في قضايا تطوير قطاع الاتصالات، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول.

الاستفادة من المكاسب السريعة لبناء قدر أكبر من الشفافية من خلال، على سبيل المثال:

1. إطلاق مبادرة بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تركز على جمع ونشر المعلومات الرئيسية الخاصة بقطاع الاتصالات - وهو جهد منخفض التكلفة ولكنه عالي القيمة يتعين على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة للحكومة اليمنية أخذه بعين الاعتبار. بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والثقة في مؤسسات الاتصالات، يمكن أن يؤدي توافر البيانات أيضاً إلى تعزيز استثمارات القطاع الخاص، إذ أن الشركات ستكون مجهزة بشكل أفضل لإجراء دراسات الجدوى وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال.

على المدى المتوسط - من سنة إلى ثلاث سنوات

أهداف وإجراءات السياسة على المدى المتوسط التي يجب أخذها بعين الاعتبار تشمل ما يلي:

تعزيز الشفافية والرقابة من خلال:

1. تمكين الهيئات التنظيمية القائمة (مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات وهيئة مكافحة الفساد والبنك المركزي) من الاضطلاع ببعض المسؤوليات الرقابية على الجهات الفاعلة العامة والخاصة في قطاع الاتصالات في مجالات منح التراخيص والضرائب والمنافسة والطعون والنزاعات المالية، على سبيل المثال، كحل مؤقت قبل إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة.
2. إنشاء إطار قانوني لشركة عدن نت، بما في ذلك النظام الأساسي والنظام الداخلي، وتشكيل مجلس إدارة وإصدار البيانات المالية المدققة، بالإضافة إلى إصدار تراخيص الطيف الترددي وتراخيص التشغيل.
3. إزالة أي تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات والمهام بين المؤسسات، ولا سيما عدن نت وتيليمن عدن.
4. تكليف هيئة محايدة بالسلطة على نطاق المستوى الأعلى للبلاد، ye، الذي تسيطر عليه حالياً سلطة الأمر الواقع.

معالجة المعوقات التشريعية والسياساتية

1. تنقيح وتحديث قانون الاتصالات والسياسة الضريبية.
2. وضع أطر تنظيمية شفافة وكافية لإصدار التراخيص لضمان منح التراخيص بطريقة عادلة ومتناسقة لجميع الشركات والقيام بشكل كافٍ بمعالجة قضايا مثل اليقين في عقود منح التراخيص ومخاطر الفساد.
3. التفاوض بشأن اتفاقيات التجوال المحلي مع الشركات وتطوير اللوائح ذات الصلة.
4. معالجة مؤشرات المخاطر السياسية والاقتصادية، بالنظر إلى حساسية المستثمرين في البنية التحتية تجاه التحسن في تصنيف درجة المخاطر القطرية في البلدان المتضررة من النزاعات. تشمل المجالات ذات الأولوية تصاريح الانشاء والحصول على الكهرباء والتجارة عبر الحدود.
5. توسيع نطاق خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول عن طريق تحديث التشريعات ذات الصلة، وتحسين البنية التحتية الضرورية للاتصالات، وتمكين شركات الهاتف المحمول من استخدام التقنيات المحددة اللازمة لتقديم هذه الخدمات³.

الاستفادة من الدبلوماسية لإزالة العقبات الرئيسية من خلال:

1. السعي لإلغاء تجميد أموال شركة تيليمن البالغة 300 مليون دولار أمريكي المحجوزة حالياً في بنك سعودي منذ عام 2015، بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. يمكن أن يكون الإفراج عن الأموال مشروطاً بتخصيصها لمشاريع تنموية ومشاريع محايدة سياسياً. كحل بديل، يمكن وضع الأموال في حساب ضمان.

³ مثل أجهزة الخدمة التكميلية غير المنظمة وخدمات التسجيل الصوتي المتكاملة من خلال الرسائل القصيرة المشفرة.

2. استعادة الوصول إلى معظم البوابات الدولية لاستعادة الاتصال عالي السرعة وتحسين مرونة القطاع من خلال (1) السعي للحصول على الاعتراف بشركة تيليمن عدن من اتحاد الكابلات لكل من كابل فالكون وكابل SEA-ME-WE-5 وعن طريق (1) ربط الشبكة الوطنية بكابل Africa-1 عن طريق بناء محطة إنزال في المخا وشراء سعة الإنترنت.
3. التفاوض مع الحكومات الأجنبية لإعادة توجيه المكالمات الدولية عبر عدن بدلاً من صنعاء (غالباً كما يحدث اليوم) عبر كابل عدن - جيبوتي. في الوقت الحالي، سينطبق هذا فقط على المكالمات الموجهة إلى الشركات التي تتخذ من عدن مقراً لها. لن تؤدي إعادة توجيه المكالمات إلى زيادة عائدات الحكومة اليمنية فحسب، بل ستحقق أيضاً فوائد أمنية إذ أنها يمكن أن تخفف من أنشطة التجسس والاعتراض على المكالمات الدولية من قبل سلطة الأمر الواقع.

على المدى الطويل - أكثر من ثلاث سنوات

سياسة الحكومة على المدى الطويل غير مؤكدة إلى حد كبير وتعتمد بشكل حاسم على تطور الحرب وآفاق السلام. سيتطلب ذلك أن تكون خطط الحكومة اليمنية الخاصة بالقطاع مرنة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة. مع الأمل في استقرار الوضع في البلاد وفي القطاع، فإنه ينبغي على الحكومة اليمنية أن تستهدف ما يلي:

تنفيذ إطار تنظيمي حديث ومستقل يفضي إلى الاستثمارات الخاصة والمنافسة الصحية القائمة على السوق من خلال ما يلي:

1. إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة لضمان المزيد من الحياد والاستقرار في طريقة إدارة القطاع. أيضاً، فإنه ينبغي أن يُعهد للهيئة التنظيمية بدور واضح لإدارة الطيف الترددي بين مختلف المستخدمين.
2. تنظيم أسعار الإنهاء واعتماد مستوى معين لتنظيم الأسعار، من خلال وضع حد أقصى للأسعار أو حد أدنى للأسعار، للتصدي لمخاطر السلوك الاحتكاري من قبل الشركات الكبيرة.

تحديد وتنفيذ رؤية وطنية قطاعية طويلة المدى من خلال ما يلي:

1. تطوير استراتيجية شاملة وجامعة للتنمية الرقمية بالاعتماد على تجارب الدول الأخرى. يمكن أن تشمل مجالات التركيز المهمة طرح خدمات الحكومة الإلكترونية (مثل الضرائب والتعليم والصحة) لزيادة الشفافية والتصدي للفساد وتشجيع عودة الاستثمار وتطوير التقنيات المالية.